سياسة

بات مسار الحل الليبي امام منعطف حاسم، مع وصول اجتماع ملتقى الحوار السياسي المنعقد في جنيف الى مرحلة حسم الاسماء المرشحة لمجلس الرئاسة والحكومة، وهو امر لا يبدو انه سيكون سهلا، في ظل خلافات على الاسماء، ما رجّح إمكان تمديد اجتماعات الملتقى حتى يوم غد السبت

ليبيا
خلافات تصعّب حسم السلطة الجديدة

ملتقى الحوار أمام تحدي اختيار قوائم المرشحين ودعم مصري لصالح ومعيتيق

زار صالح القاهرة أمس (Getty)

للحديث تتمة...

ليست مجرد قضية لاجئين

ناصر السهلي

قرر البرلمان الدنماركي، بأغلبية 140 من أصل 179 مشرعاً، تحويل زميلتهم، وزيرة الهجرة السابقة إنغا ستويبرغ، إلى محاكمة وطنية بسبب «أوامر غير قانونية» بفصل أزواج لاجئين من سورية عن بعضهم في 2016، بحجة محاربة «زيجات القصّر وإجبار على الزواج». لم يُجل المشرعون ستويبرغ إلى المحاكمة، لأنهم يؤيدون زواج القصر، بل لخرقها القانون، بتعليمات تنفيذية غير شرعية، قائمة على حكمها السيئ والتعميمي على المهاجرين من دون فحص كل قضية، وهو ما كشفته شكوى قُدّمت لـ«أمين المظالم» من زوجين شابين سوريين فُصلا تعسفياً (مع 23 زوجاً آخرين). ما يلفت في محاكمة وزيرة وقيادية في أعرق الأحزاب الاسكندينافية، «فينسترا» الليبرالي، أنها المرة الثالثة منذ 1910، والثانية بسبب مهاجرين منذ 1992، وعن طريق منصب الـ«أومبودسمان» أو «أمين لجنة المظالم»، المفوض عن الشعب لضبط أداء السياسي المشرع والتنفيذي، في التزام تطبيق القوانين والدستور، وقواعد حكم دولة القانون في البلد. لم يشِح «أمين المظالم» نظره بعيداً عن القضية لأنها مجرد «قضية لاجئين»، ولم تختر أغلبية من اليمين واليسار، باستثناء القوميين المتعصبين، التصويت لوضع زميلتهم أمام 15 قاضياً وخبيراً دستورياً. إلا لأن رأياً عاماً أيضاً بات يتشكل في هذه الزاوية ضد «العنصرية المؤسساتية» وعبثية التطرف.

القضية هنا ليست مفاضلة، ولا تغنٍ بديمقراطية ودستورية اسكندنافية، وإن كانت تستحق التأمل مقارنة ببعض وقائع عربية، يصير فيه الخطاب الشعبوي العربي جزءاً أصيلاً من التعالي مع من يفترض أنهم «إخوة». ولعل الدرس الرئيس، في نجاح زوجين لاجئين في قلب الطاولة على وزيرة دنماركية، أن الدساتير والقوانين، ومشاركة الشعب في الحكم أولاً وأخيراً، تبقى ملاذاً صحيحاً للسياسات التي ترفض الخضوع لمزاج صاحب السلطة. وفي المجمل، يتضح أن الديمقراطية ليست صندوق اقتراع فحسب، بل حزمة متكاملة من حياة المجتمعات، ومن بينها أساليب الحكم. من هنا تبدو أهمية منصب «الأمبودسمان» في لجم جنوح فردي أو حزبي- سياسي لخرق القوانين، بأوامر سرية على مزاج السياسي التنفيذي. فما يعنيه إحالة وزيرة لمحاكمة بسبب لاجئين، أنه في دولة القانون لا ألوان ولا معتقدات ولا عرقيات البشر تعفي القادة من مسؤوليات الحاسبة أمام شعوبها، صاحبة الاختيار الحر لإرادتها في الحكم.

طرابلس، القاهرة ـ **العربي الجديد**

دخل مسار الحل الليبي عبر ملتقى الحوار السياسي الذي تستضيفه مدينة جنيف السويسرية، مرحلة حسم الأسماء التي ستتولى قيادة مجلس رئاسي وحكومة جديدين، إذ عقد أعضاء الملتقى أمس اجتماعاً لإعداد قوائم المرشحين للسلطة الجديدة من بين 45 شخصية موزعة بين 24 للمجلس الرئاسي، و21 للحكومة، وفق مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، مشيرة إلى إمكان تمديد الملتقى يوماً واحداً حتى غد السبت في حال كانت الخلافات كبيرة ولم ينجح المشاركون بحسم التصويت في جلسة اليوم.

في ظل هذا الواقع، برزت أمس زيارة عقيلة صالح إلى القاهرة، بدعوة رسمية من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وبحسب مصادر مقربة من اللجنة المعنية بالملف الليبي، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنّ صالح المدعوم من القاهرة منصب رئيس المجلس الرئاسي، وصل إلى القاهرة ظهر أمس للتباحث في تطورات المشهد الليبي، في ظل اقترابه من تولي رئاسة المجلس، ضمن تشكيل قد يضم معه اللواء أسامة الجويلي قائد المنطقة العسكرية الغربية، نائباً لرئيس المجلس، ممثلاً لإقليم الغرب، وعبدالمجيد سيف النصر، نائباً ممثلاً للجنوب.

في سياق متصل، كشفت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد»، أن القاهرة تدعم تشكيلاً سياسياً يضم عقيلة صالح رئيساً للمجلس الرئاسي خلفاً لفائز السراج، وأحمد معيتيق لمقعد رئيس الحكومة. وذكرت المصادر أن «أمر الترشح لمنصب رئيس المجلس الرئاسي كان محسوماً للإعلان عن الأسماء الفائزة التي ستشغل مناصب السلطة الجديدة، والتي سيكون عليها الإعداد لمرحلة انتقالية تمهيداً لانتخابات في ديسمبر/كانون الأول المقبل، لكن المؤشرات التي تسربت من اجتماعات جنيف أمس، دلت على خلافات حول الأسماء بسبب تعارض الانتماءات السياسية للأسماء الأبرز، وهو ما قد يدفع المشاركين للبحث عن أسماء أقل حدة وأكثر توافقية، وفق مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، مشيرة إلى إمكان تمديد الملتقى يوماً واحداً حتى غد السبت في حال كانت الخلافات كبيرة ولم ينجح المشاركون بحسم التصويت في جلسة اليوم.

في ظل هذا الواقع، برزت أمس زيارة عقيلة صالح إلى القاهرة، بدعوة رسمية من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وبحسب مصادر مقربة من اللجنة المعنية بالملف الليبي، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنّ صالح المدعوم من القاهرة منصب رئيس المجلس الرئاسي، وصل إلى القاهرة ظهر أمس للتباحث في تطورات المشهد الليبي، في ظل اقترابه من تولي رئاسة المجلس، ضمن تشكيل قد يضم معه اللواء أسامة الجويلي قائد المنطقة العسكرية الغربية، نائباً لرئيس المجلس، ممثلاً لإقليم الغرب، وعبدالمجيد سيف النصر، نائباً ممثلاً للجنوب.

في سياق متصل، كشفت مصادر مصرية لـ«العربي الجديد»، أن القاهرة تدعم تشكيلاً سياسياً يضم عقيلة صالح رئيساً للمجلس الرئاسي خلفاً لفائز السراج، وأحمد معيتيق لمقعد رئيس الحكومة. وذكرت المصادر أن «أمر الترشح لمنصب رئيس المجلس الرئاسي كان محسوماً بالنسبة لمصر، خلافاً لمقعد رئيس الوزراء، الذي كانت تفاضل فيه بين وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني فتحي باشاغا، وأحمد معيتيق الذي يتولى منصب نائب رئيس المجلس الرئاسي». وأوضحت المصادر أن «المؤسسات المصرية المعنية حسمت الاختيار لصالح دعم معيتيق»، مرجعة ذلك «لكون معيتيق أكثر توافقية، من باشاغا، كما أنه أكثر ثقة بالنسبة للمصريين، على عكس باشاغا، الذي تسيطر عليه النزعة القبلية في خطابه وتوجهاته. وهو ما قد ينذر في المستقبل بانفجار المنطقة الغربية، في وقت لا يسيطر فيه باشاغا على كافة الميليشيات المسلحة هناك، بينما لم ينخرط معيتيق في صدام مع ميليشيات مصراتة، ويملك علاقات قوية لمغالبة ميليشيات طرابلس، بالإضافة إلى تمتعه بعلاقات جيدة بالأميركيين والروس معاً.

ونوّهت المصادر إلى وجود «أزمة كبيرة في وجه مصر، بعدما فشلت في إثناء اللواء المتقاعد خليفة حفتر وإبعاده عن المشهد، بسبب اختلاط أوراق اللعبة، بعد تباين الرؤى المصرية ـ الإماراتية، بفعل تمسّك أبوظبي بدعم حفتر». وأضافت أن «معيتيق لم يكن صدامياً مع الإمارات عكس باشاغا، وهو ما يسمح بقبول حفتر بمشاركة مكونات الشرق الليبي في الحكومة الجديدة».

وأكدت المصادر أنه في الوقت الراهن، ما زال حفتر رافضاً للاعتراف بالحوار السياسي الذي تستضيفه جنيف، لافتة إلى أنه يمارس ضغوطاً على ممثلي شرق ليبيا للانسحاب من الحوار الذي يجري برعاية أممية. وأفادت بأن «دعم مصر لعقيلة صالح ومعيتيق لا يعني إغلاق القنوات مع باقي المكونات والشخصيات الفاعلة»، مؤكدة أن «الفترة الماضية شهدت فتح قنوات اتصالات مع قادة مليشيات ومجموعات مسلحة كبرى في الغرب الليبي، لتأمين مستقبل العلاقات بين الطرفين». وأشارت في الوقت ذاته إلى أن هناك قلقاً مصرياً بالغاً، بشأن عدم وجود سلطة واحدة تتحكّم في السلاح في غرب ليبيا، عكس شرق ليبيا، حيث يخضع كافة حاملي السلاح لإمرة حفتر».

في المقابل، كشفت المصادر عن لجوء مصر إلى خبار دعم شخصيات على المناصب القيادية، كمحور من محاور التعامل مع الأمر الواقع. وأشارت إلى حصول اتصالات مصرية غربية أخيراً، أكدت خلالها القاهرة عدم اقتناعها بمسار جنيف، معتبرة أن الرؤية الغربية بعيدة تماماً عن واقع الصراع في ليبيا، ولا تتعاطى مع مكونات المجتمع الليبي بشكل سليم. وأوضحت المصادر، أن الرؤية الغربية المطروحة تتجاهل تماماً الأوزان الحقيقية للقبائل الليبية، وتأثيراتها في القرارات السياسية والعملية السياسية برمتها. وأكدت المصادر أن الرؤية الأميركية الجديدة التي تتبناها الإدارة الحالية، بقيادة الرئيس جو بايدن تجاه الأزمة الليبية، ستقود حتماً إلى تفاهمات مصرية ـ تركية.

في السياق الليبي، طلب مجلس الأمن الدولي أمس من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس نشر مراقبين للإشراف على وقف إطلاق النار في ليبيا، بحسب ما جاء في رسالة اطلعت عليها وكالة «فرانس برس». وأضافت الرسالة التي جرى التفاوض بشأنها لأكثر من أسبوع «في وقت يدرس أعضاء مجلس الأمن توصيتكم لتعديل تفويض بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يطلب الأعضاء منكم أن تشكلوا وتنشروا على وجه السرعة طليعة» من مراقبي وقف إطلاق النار. جاء ذلك فيما بدأت أمس الجولة السابعة من محادثات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في سرت، والتي تستمر أربعة أيام، لبحث تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2020 في جنيف.

توقعات بتمديد الملتقى حتى السبت بحال عدم حل الخلافات

طلب مجلس الأمن نشر مراقبين للإشراف على وقف إطلاق النار

العراق: تحالفات انتخابية أولية قبيل إغلاق باب التسجيل

قبل أقل من أسبوع على إغلاق الباب أمام تسجيل الأحزاب والتحالفات الراغبة في المشاركة في الانتخابات المبكرة في العراق، بدت التحالفات مغايرة لتلك المشكّلة في انتخابات 2018

قد تكرر تحالفات 2018 في الانتخابات المقبلة (الأناضول)

بغداد ـ **عادل النواب**

تغلق المفوضية العليا للانتخابات في العراق، في 10 فبراير/شباط الحالي، الباب أمام تسجيل الأحزاب والتحالفات السياسية الراغبة في خوض الانتخابات المبكرة المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وتشهد الكتل الرئيسية في البلاد فوضى كبيرة حيال شكل التحالفات المقبلة وعملية اختيار المرشحين، إذ يتجه أكثرها لجذب وجوه جديدة غير مجرّبة سابقاً، للترشح عنها في الدوائر الانتخابية التي ستخوض فيها السباق الانتخابي. وفي هذا الإطار، يجري التصويب على الجامعات والمهن المهمة في المجتمع، إضافة إلى الزعامات العشائرية والعائلات البارزة في المدن، خصوصاً الجنوبية منها، في تطور لافت على مستوى التنافس، بعكس قلق الأحزاب من خسارة نفوذها في حال رهانها على نفس الوجوه الحالية. ويؤكد نواب وسياسيون لـ«العربي الجديد»، أن التحالفات المسجلة في مفوضية الانتخابات أولية وهشة، وبعضها تمّ بشكل سريع لضمان التسجيل قبل إغلاق الباب من قبل مفوضية الانتخابات.

وكشفت مصادر من داخل مفوضية الانتخابات لـ«العربي الجديد»، أنه تم تسجيل 235 حزباً سياسياً، و28 تحالفاً انتخابياً، وهناك 25 حزباً قيد التسجيل يتوقع أن تمنح إجازة المشاركة في الأيام القليلة المتبقية. وقال قاض في المفوضية لـ«العربي الجديد»، إن المرحلة الثانية من التسجيل في المفوضية ستكون للمرشحين في تلك الأحزاب. وستكون هناك مهلة لتقديمها لغاية الأول من الشهر المقبل أو منتصفه، في حال قرر مجلس الأمناء التمديد. وتحدث عن "تجاوز عدد البطاقات البيومترية المحدثة للناخبين العراقيين عتبة الـ 13 مليون بطاقة، مع استمرار عملية التحديث والتدقيق التي تتم تحت دعم من حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي".

وكشف القاضي عن انتظار وصول أوروبي معني بشؤون الانتخابات إلى بغداد قريباً، لمناقشة ما تحتاجه المفوضية من جوانب فنية تضمن انتخابات عالية المستوى وتظهر النتائج سريعاً فيها، لتجنب تكرار حالة الفرز والعد التي تستمر عدة أيام، وعادة ما تكون فيها أغلب شبهات التلاعب داخل مراكز التدقيق الرئيسية والفرعية.

في المقابل، ذكرت مصادر سياسية في بغداد، أن التحالفات التي سجلت فعلياً في مفوضية الانتخابات، لا يمكن اعتبارها نهائية، إذ سُجّل الكثير منها من دون التوصل إلى اتفاق نهائي أو إعلان عنه، والهدف هو مجرد الحصول على رقم وتسلسل في الانتخابات المقبلة. والمقصود بالتحالف الانتخابية هو دخول أكثر من حزب وتكتل سياسي في قائمة انتخابية واحدة تحصل على رقم واسم معينين، ولا يمكن المصادقة على تسجيل التحالف، إلا في حال منح جميع الأحزاب المنضوية إجازة المشاركة في الانتخابات. ويعني هذا أن الحزب، أو الكتلة، سيمكنه تغيير رأيه وخوض الانتخابات بعيداً عن التحالف الذي سجّل اسمه فيه، في حال لم يتحقق الاتفاق النهائي. كما يُسمح فيما بعد بالدخول في التحالفات مع احتفاظ صاحب الامتياز الذي تقدم بطلب التسجيل الحق في تمثيله.

وقال نائب في البرلمان العراقي لـ«العربي الجديد»، إن «التحالفات الانتخابية، التي حسم أمرها بخوض الانتخابات البرلمانية بشكل تحالفات هي تحالفات القوائم الصغيرة من القوى المدنية والأحزاب وبعض الحركات الجديدة. لكن القوى السياسية المتنفذة، لغاية الآن، لم تحسم أمر التحالفات الانتخابية، خصوصاً أن هناك رغبة في أن تكون التحالفات بين هذه القوى تحالفات سياسية ما بعد الانتخابات».

وكشف عن حراك واسع لتثبيت اتفاق أولي في الأيام المقبلة لتحالف يوصف بأنه «عابر للطائفية»، يقوده عمار الحكيم ويضم كتلاً سنية وشيعية وكردية قد يرى النور قريباً. في المقابل، سيخوض كل من حزب الدعوة بزعامة نوري المالكي، والتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر الانتخابات بقوائم منفردة. وفي المجمل، أغلب الكتل ستؤجل تحالفاتها ما بعد الانتخابات البرلمانية، حتى تكون تحالفات سياسية لا انتخابية». من جهته، ذكر القيادي في «تيار الحكمة» علي الجوراني، أن الحوارات لغاية الآن مستمرة لغرض تشكيل التحالفات الانتخابية، قبل إغلاق باب التسجيل في 10 فبراير الحالي.

ونوّه، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «قبل إغلاق الموعد المحدد لتشكيل التحالفات الانتخابية، سيكون هناك إعلان تشكيل تحالف كبير يضم قوى سياسية بارزة ولها ثقلها (شيعية سنية كردية)، وربما هناك تحالفات عدة سوف تعلن، خصوصاً أن هكذا قضايا دائماً ما تُحسم في الساعات واللحظات الأخيرة». وأضاف «نعمل على تشكيل تحالف انتخابي كبير يستطيع أن يشكل الحكومة العراقية الجديدة المقبلة، ويكون مقابلة تحالف يكون عمله المعارضة، حتى يكون هناك بناء حقيقي للدولة العراقية، وهناك قوى بارزة داعمة لهذا التوجه، وربما يكون هو الأقرب في المرحلة المقبلة».

من جهته، قال عضو في الحزب الشيوعي العراقي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الحزب لن يكرر تجربته السابقة وسيدخل الانتخابات بثوبه وفكره وأهدافه التي يعرفها الناس». وكشف عن وجود عروض من جهات عدة للدخول معها في تحالف، بعضها كتل سياسية ذات صبغة طائفية، لكن الحزب لا يريد تكرار تجربة «سائرون» وتحالفه مع الصدر، ورغم وجود انقسامات حادة في الحزب حول ذلك، لكن الأقرب له عملياً «هم المدنيون الذين ولدوا من ساحات التظاهرات».

واعتبر أن "التحالفات الحالية مرتبكة ولا يتوقع أن تستمر، وإن استمرت فلن تكون أكثر من مجرد غطاء لاتفاقات غير معلنة حول الحكومة الجديدة وحصص كل طرف، بمعنى أن كل حزب سيكون نصيبه داخل التحالف بعدد المقاعد التي يحصل عليها في البرلمان. بالتالي، فإن الإعلان عن تسجيل تحالفات هذه المرة يختلف كثيراً عن التحالفات في الانتخابات السابقة (2018)، والسبب هو الدوائر المتعددة والقانون الجديد للانتخابات الذي لا يمكن الجزم بنتائجه بالنسبة للأحزاب".

بدوره، رأى المحلل أحمد الشريفي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «قانون الانتخابات الجديد فرض على بعض القوى السياسية خوض الانتخابات البرلمانية بشكل منفرد، وليس عبر تحالفات انتخابية كبيرة، حتى لا تخسر هذه القوى من مقاعدها البرلمانية لصالح الكتل المتحالفة معها». وأضاف أن «غالبية القوى السياسية الكبيرة والبارزة، ستخوض الانتخابات بشكل منفرد، لكنها تخوض الآن حوارات تشكيل التحالفات السياسية لمرحلة ما بعد الانتخابات. ومن الآن، تعمل هذه القوى على أن تكون هي المحرك الرئيسي لاختيار الحكومة الجديدة». ورأى أنه «حسب المعطيات والمؤشرات، فإن خريطة التحالفات الانتخابية وحتى السياسية، ستكون مشابهة لشكل التحالفات التي جرت في انتخابات 2018. وستكون هناك عدة محاور وجبهات، وتقابل هذه المحاور والجبهات جهات تعارضها في الرؤى والأهداف».

25 مليون ناخب

سيشارك 25 مليون عراقي في الانتخابات المقبلة في 83 دائرة، لانتخاب 329 نائبا. وتتم الانتخابات تحت قانون جديد قائم على مبدأ الفوز لأعلى الأصوات، وليس على القانون السابق الذي نُظّمت 4 نسخ انتخابية سابقة على اساسه، والقائم على احتساب متوسط القاسم الانتخابي لكل حزب أو كتلة سياسية، وفقاً لطريقة «سانت ليغو». واعتُبرت الطريقة منحازة للكتل السياسية الرئيسية ضد الكتل الصغيرة أو المستقلين الذين لا يملكون احزاباً.

«صقور» في فريق التفاوض الأميركي مع إيران

ابدى وزير الخارجية الاميركي انتوني بلينكن رغبة في ان يضم فريق التفاوض مع ايران، وجوها من «الصقور»، وذلك مع بدء تشكيله

تسعى إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى تشكيل فريق متنوع للتفاوض مع إيران، وإمكانية إعادة إحياء الاتفاق النووي معها الموقع في العام 2015، يشمل طيفاً واسعاً من المتخصصين في الملف، يمتد إلى الجناح المتشدد مع طهران، أو من يعرفون بـ«الصقور». هذا ما نقله أول من أمس الأربعاء، موقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي عن مصادر مقربة من إدارة بايدن، أكدت أن وزير الخارجية أنتوني بلينكن أوعز إلى المبعوث الأميركي الخاص إلى إيران، المعين حديثاً، روبرت مالي، بتشكيل وفد تفاوضي بشأن مستقبل الاتفاق النووي، يشمل خبراء «بعضهم من الصقور». وأضافت المصادر أن بلينكن طلب من مالي تشكيل فريق يتكون من دبلوماسيين وخبراء، لهم مواقف متنوعة بشأن مستقبل هذا الاتفاق الذي انسحبت الولايات المتحدة منه عام 2018، في عهد الرئيس دونالد ترامب. وطلب بلينكن من مالي الاستعانة بأشخاص يعدون من «الصقور» حول الملف الإيراني. واعتبر الموقع أن هذه التعليمات تشير إلى أن إدارة بايدن تحاول تجنب الاعتماد على تفكير فريق واحد عند صياغة سياساتها الإيرانية، وأخذ وجهات النظر المتنوعة في الاعتبار. وقال مسؤولون أميركيون، وفق الموقع، إن مالي على اتصال بنظرائه الأوروبيين، وكذلك مع مسؤولين إسرائيليين، ودول الخليج، وإنه قد بدأ للتو بتشكيل فريقه، وحالما سينتهي منه، سيبدأ بصياغة استراتيجية لإعادة الانخراط مع إيران.

هذا الأمر أكده أيضاً المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، ند برايس، أول من أمس، مشيراً إلى أن الإدارة «لم تشكل بعد فريقها التفاوضي» مع إيران، موضحاً أن «مالي بالكاد بدأ مهمته، وعندما يتم تعيين أعضاء آخرين في الفريق، فإننا سنعلن ذلك». وحول ما إذا كانت إيران قد أصبحت «على مسافة أسابيع من امتلاك الكمية اللازمة من اليورانيوم لصنع القنبلة النووية»، كما سبق أن ذكر بلينكن، أوضح برايس أن ما قصده الوزير هو أنه «لو تُركت إيران على ما هي عليه، عندئذ قد تقترب أكثر فأكثر، وربما تكون على بُعد أسابيع» من تحقيق غرضها النووي الذي «نعتزم إبقاءه في الصندوق». وحول العقوبات المفروضة على إيران، والتي بلغت مستوى قياسياً في عهد ترامب، قال برايس إن إيران ابتعدت «بشكل عميق» عن التزاماتها النووية، مضيفاً أن إدارته «ستتشاور مع شركائنا وحلفائنا بشأن ما إذا كان سيتم تخفيف العقوبات المفروضة عليها أم لا». وأعاد برايس وضع الكرة في ملعب طهران لجهة عودة بلاده إلى الاتفاق النووي، لافتاً إلى أن الإدارة الأميركية مستعدة لهذه العودة، رابطاً ذلك بضرورة التزام طهران بشروط الاتفاق. وفي موازاة التحضير الأميركي للعودة إلى المسار الدبلوماسي، رأى المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية جون كيربي، أول من أمس، أن تحول إيران إلى قوة نووية «سيعقد أمن المنطقة»، مؤكداً أن بلاده على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالحها هناك. وفي مقابلة مع قناة «الجزيرة»، أوضح كيربي أن سحب حاملة الطائرات «يو أس أس نيميتز» من مياة الخليج "يأتي في إطار عملية تناوب القطع البحرية"، مشيراً إلى أن بلاده «لا تزال تحافظ على وجود قوي للغاية لردع النزاع في المنطقة ولدعم الشركاء والأصدقاء هناك».

وفي صدد لإمكانية كسر الجمود الذي يلف الملف الإيراني، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أمس الخميس، أن بلادها مستعدة للتعاون مع إدارة بايدن بشأن الاتفاق الإيراني. وقالت زاخاروفا خلال مؤتمرها الصحافي: «نحن مستعدون للتعاون الوثيق مع المشاركين في خطة العمل المشتركة الشاملة لتحقيق هذا الهدف، وكذلك التعاون البناء في هذا الصدد مع الإدارة الأميركية الجديدة»، بدوره، أكد وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أمس، أن العودة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق هي الهدف النهائي للاتحاد الأوروبي، داعياً إلى ضرورة تحريك الوضع بشأن الاتفاق النووي من سياسة الضغوط القصوى إلى الدبلوماسية القصوى.

إلى ذلك، أشاد الرئيس الإيراني حسن روحاني أمس، بحكم محكمة العدل الدولية بأنها مخولة الاستماع إلى قضية إيران ضد الولايات المتحدة في معاقبتها إلى إنهاء العقوبات، واصفاً إياها بأنها «نصر كبير» لبلاده. ووجّه روحاني «تهنئة» لإيرانيين على ما وصفه بـ«الانتصار الكبير جداً» الذي حققته حكومته في لاهاي، وذلك بعدما أبدت واشنطن خيبتها تجاه القرار.

البتاغون: نحافظ على وجود قوي لردع النزاع في المنطقة

(العربي الجديد)

شرق غرب

عباس لعساف عن الاحتلال: إلعن ابوهم

قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس (الصورة)، ليل أمس الأول، موجهاً كلامه لرئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية، وليد عساف، خلال اتصال هاتفي، في حديثه عن الاحتلال الإسرائيلي، عقب هدم خربة حمصة الفوقا بالأغوار الفلسطينية، للمرة الثالثة خلال 3 أيام، «إلعن ابوهم». وفي حديثه الهاتفي لأهالي خربة حمصة، قال عباس «احنا معكم ع الموت (نحن معكم حتى الموت)».

(العربي الجديد)

انشقاق داخل القائمة المشتركة للأحزاب العربية

أعلن، أمس الخميس، عن استمرار خوض القائمة المشتركة للأحزاب العربية في الداخل الفلسطيني لانتخابات الإسرائيلية العامة بثلاثة من مركّباتها الأصلية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة العربية للتغيير)، فيما يبدو أن «الحركة الإسلامية الجنوبية»، بقيادة منصور عباس، ستخوض الانتخابات في قائمة منفردة مع شخصيات عامة تم ضمها إلى صفوفها أخيراً، وعلى رأسها رئيس بلدية سخنين، مازن غنايم.

(العربي الجديد)

نتنياهو يؤجل زيارته إلى الإمارات

أعلن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو (الصورة)، أمس الخميس، تأجيل الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها إلى الإمارات في التاسع من فبراير/شباط الحالي. وعزا الديوان، في بيان، تأجيل الزيارة، إلى قرار الحكومة الإسرائيلية إغلاق الأجواء ووقف الرحلات الجوية، في إطار الإجراءات الهادفة إلى وقف تفشي وباء كورونا. وذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية، المقربة من ديوان نتنياهو، أنه كان من المقرر أن يبحث خلال زيارته مع قادة الإمارات تنسيق المواقف بشأن إيران، وآفاق التعاون الاقتصادي.

(العربي الجديد)

العراق: تفجير يستهدف رتل دعم للتحالف

أفادت مصادر أمنية عراقية، أمس الخميس، باستهداف رتل ينقل معدات للتحالف الدولي، بعبوة ناسفة، في محافظة بابل جنوب بغداد، من دون تسجيل إصابات. وعاودت الفصائل المسلحة الموالية لإيران، أخيراً، هجماتها على أرتال الدعم اللوجستي للتحالف الدولي، كورقة ضغط على واشنطن، وسط مطالبات بإخراج قواتها من البلاد.

(العربي الجديد)

«الوية العمالقة»: مقتل 6 حوثيين في الحديدة

أعلنت «الوية العمالقة»، التابعة إلى الجيش اليمني، في بيان أمس الخميس، قتل 6 مسلحين حوثيين، بينهم قيادي، بكمين في محافظة الحديدة الساحلية غربي البلاد. وذكر البيان أن «أفراد اللواء التاسع عمالقة نفّذوا كميناً محكماً لعناصر حوثية متسللة شرق مركز مدينة التحيتا جنوبي الحديدة». وأوضح أن «الكمين أوقع 6 قتلى حوثيين بينهم قائد المجموعة وإصابة آخرين، فيما لاذ من نجا منهم بالفرار».

(الأناضول)

يعود النقاش في الجزائر حول ممارسات التعذيب التي ينفّذها الأمن والاستخبارات، بعد تأكيد ناشطين تعرّضهم لها أخيراً. لكن الملف، الذي يعد من تركة عقود سابقة، لا يزال يعالج سياسياً وقضائياً، بأسلوب التعتيم ذاته، وتغطية الانتهاكات

التعذيب في الجزائر

لا قطيعة مع ممارسات العهود السابقة

يتعرض الموقوفون لاعتداءات تمسّ بكرامتهم (رياض كرامدي/فرانس برس)

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

يعود ملف التعذيب والتعنيف والتجاوزات في حقّ الموقوفين في مقرّات الأجهزة الأمنية والاستخبارات، إلى واجهة النقاش السياسي والحقوقي في الجزائر، على خلفية إقرارات جديدة لناشطين بشأن تعرّضهم للتعذيب والمسّ بكرامتهم من قبل هذه الأجهزة. ويأتي ذلك وسط مطالبات بفتح تحقيقات في هذه القضايا، وملاحقة الأمنيين المتورطين في أعمال التعذيب النفسي والجسدي بحق الموقوفين، والتجاوزات الأمنية السائدة.

وقبل أيام، واجه الناشط الجزائري وليد نقيش، هيئة محكمة الدار البيضاء، شرقي العاصمة الجزائر، خلال جلسة محاكمته بعد 14 شهراً من توقيفه خلال تظاهرة للحراك الطلابي، بتهمة «التحريض على حمل السلاح»، و«الانتماء إلى حركة انفصال منطقة القبائل»، و«التآمر على سلطة الدولة». وكشف نقيش عن تعرّضه للتعذيب والاعتداء الجنسي في مركز الأمن التابع للاستخبارات في العاصمة، والذي يُعرف بـ«مركز عنتر»، وهو مركز سيئ السمعة في البلاد. كما أبلغت هيئة الدفاع عن الطالب الناشط، هيئة المحكمة، بتعرّضه للعنف والاعتداء الذي يمسّ من كرامته، وطالبت في مناسبتين القضاء بالإذن بفتح تحقيق في القضية. لكن القضاء رفض الاستجابة لهذه المطالب، ما يطرح الكثير من الأسئلة حول استمرار التغطية على تلك الوقائع والتجاوزات.

وقالت المحامية نصيرة حادوش، خلال المحاكمة، إن الطالب وليد نقيش، «تقدم بشكوى رسمية لدى النيابة العامة في مجلس قضاء الجزائر العاصمة، بتاريخ 23 يوليو/تموز الماضي، وذكر بشكل صريح أنه تعرّض للتعذيب، إلا أن قاضي التحقيق لم يقم بإحالة الشكوى إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية». وأضافت حادوش أن «قاضي التحقيق رفض طلباً تقدم به دفاع المتهم، المتعلق بانتداب طبيب مختص لتحديد آثار التعذيب الذي تعرّض له، كما لم تقم النيابة العامة بأي تحقيق نزيه ومعمق في جريمة التعذيب التي يعاقب عليها بمقتضى قانون العقوبات»، حيث إنه «لا يمكن دحض ادعاء التعذيب، خصوصاً عندما تكون هناك شكوى رسمية، إلا بفتح تحقيق نزيه ومعمق، وتقديم نتائج التحقيق في ذلك». وقبل الطالب نقيش، كان عددٌ من الناشطين قد كشفوا عن تعرّضهم للتعذيب النفسي والجسدي وتجاوزات بحقّهم في مراكز أمنية، بينهم الناشط السياسي البارز كريم طابو، والذي كان أعلن، خلال محاكمته في شهر مارس/آذار الماضي، عن تعرّضه للعنف والضرب والكلام الجارح في مخفر الاستخبارات خلال التحقيقات. وقال طابو حينها، إن ذلك حصل سعياً لمساومته بشأن الترشح للانتخابات الرئاسية السابقة التي جرت في 12 ديسمبر/كانون الأول 2019، واتهم الأجهزة الأمنية بتعذيبه نفسياً، عبر عزله في زنزانة لمدة 22 ساعة. ودانت هيئة دفاعه هذه الممارسات من قبل الأجهزة الأمنية.

وقبل تصريحات طابو هذه، كان موقوف في قضية فساد، يُدعى كمال شيخي، قد كشف خلال محاكمته تعرّضه للتعذيب والصعق بالكهرباء في مركز للأمن، لأجل انتزاع معلومات وإقرارات تستهدف توريط خالد تبون، نجل الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، معه في القضية، في الفترة التي كان فيها الأخير مستبعداً من الحكم ومغضوباً عليه من قبل شقيق الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، السعيد بوتفليقة، والكارتل المالي حينها.

بدوره، يروي الناشط الجزائري، وعضو الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان، أحمد منصري، لـ«العربي الجديد»، قصة تعرّضه للتعذيب داخل مركز للأمن في ولاية تيارت، غربي الجزائر. ويقول منصري: «تعرضت للضرب والتعنيف القاسي، وحصلت بعدها على وثائق طبية تثبت ذلك، لكنني أخفقت في ملاحقة الأمنيين المتورطين»، مؤكداً حماية السلطة لهؤلاء. ويرى الناشط أنه «كلّما تحدثت عن التعذيب، سيجعلك ذلك عرضة لملاحقات قضائية أخرى، بحيث تتم متابعة كل منشوراتي، وتحويل كلّ ما أمكن منها إلى قضية لإرهاقي، بما فيها منشورات تتحدث عن قضايا فساد في قطاع الجامعات». وفي فيديو بثّه الناشط المعروف في الحراك الشعبي، إبراهيم الدواجي، أعلن الأخير تعرّضه للتهديد بالاغتصاب، وجرى تعذيبه نفسياً. وذكر الدواجي أن أحد المحققين معه، هدّده بإدخال عصا في مؤخرته، في حال لم ينصع للتعاون معهم. كما أعلنت هيئة الدفاع عن الناشط إبراهيم لعلامي، في وقت سابق، تعرّضه للتعنيف بعد اعتقاله، حيث ظهر في المحاكمة وعلى يده جبر وضمادات.

ويعتبر الناشطون في الحركة الحقوقية في الجزائر، أن هناك استمراراً لهذا النوع من الممارسات في مراكز الأمن ومخافر الاستخبارات، مؤكدين وجود حالات كثيرة من قضايا التعذيب والتجاوزات العنيفة في حقّ الموقوفين. ويقول المحامي والناشط الحقوقي عبد الرحمن صالح، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك معنى واسعاً للتعذيب، إذ لا نقصد به فقط التعذيب الجسدي، بل إن التعريف القانوني والحقوقي للتعذيب ينطوي أيضاً على كل أنواع التعذيب النفسي والضغوط والتهديدات المعنوية والتحرش الجنسي». ويوضح صالح أنه «ينظر دائماً إلى التجاوزات على أنها ممارسات فردية لا ترقى لوصفها بطرق استنطاق عنيفة ممنهجة، لكنها دائماً تتم داخل مقرات رسمية». ويرى أنه «في حال وصول اتهام بالتعذيب إلى القضاء والتعامل معه بشكل جدي، فإنه غالباً يتم إنزال عقوبات قاسية ضد المتهمين به، إلا أنه يلاحظ أن قليلاً من الشكاوى هي التي يتم التعامل معها بشكل جدي». ويضيف المحامي والناشط الحقوقي أن «التعامل بهذه الطريقة مع قضايا التعذيب، يعود إلى إحاطة الأجهزة الأمنية بهالة من القداسة. وبالنسبة للعموم، فإن عمل الأجهزة الأمنية أيضاً هو عمل نبيل. وبحسب البعض، فإن أي حديث عن وجود تعذيب، أمر غير صحيح، إضافة إلى بعض الضغوط التي تمارس على الضحايا لمنعهم من تقديم شكاوى ضد الأمنيين وتجاوزاتهم». لكن صالح يشير، في الوقت ذاته، إلى أن تواتر حالات التعذيب في مخافر الاستخبارات «يفرض التفكير في وضع وتشريع قانون ينظم عمل واختصاصات وصلاحيات وحدود ومهام هذا الجهاز، لمنعه من ارتكاب التجاوزات من جهة، وتوفير حماية قانونية وتشريعية للجهاز نفسه وعناصره في المقام الأول ضد أي ضغوط أو استغلال أو تدخل في عمله من الطرف الأقوى في كل مرحلة سياسية، مثلما حدث خلال السنوات الأخيرة من حكم بوتفليقة».

ودفعت قضية تعذيب الطالب وليد نقيش، بالملف إلى واجهة النقاش السياسي أيضاً، بعدما تبنته أحزاب سياسية. وقال المتحدث باسم «جبهة القوى الاشتراكية»، كبرى أحزاب المعارضة في الجزائر، جمال بالول، إنه يتعين فتح تحقيق في استمرار ممارسة التعذيب في الجزائر. وأضاف أنه «بعد التصريحات التي أدلى بها الطالب وليد نقيش أثناء محاكمته، يجب التجند من أجل مساءلة ومحاكمة المسؤولين والمتورطين في ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية المهينة والماسّة بكرامة الإنسان، التي تعرّض لها الطالب أمام الضبطية القضائية». ولفت بالول إلى أنه «يتعين على النيابة العامة فتح تحقيق، وتحريك الدعوى العمومية ضد المتورطين في هذه الأفعال التي يعاقب عليها القانون وتمنعها المواثيق الدولية»، خصوصاً أن الدستور الجزائري يضمن «حرمة الإنسان، وحظر جميع أشكال العنف الجسدي والمعنوي والاعتداء على الكرامة والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة». كما شدّد على أن الجزائر طرف مصادق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، عبر مرسوم رئاسي صدر في مايو/أيار 1989. وتفرض المادة 12 من الاتفاقية، على الدولة، قيام سلطاتها المختصة بإجراء تحقيق سريع ونزيه كلّما وجدت أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن فعلاً من أعمال التعذيب قد ارتكب. كما تشدد المادة 13 من الاتفاقية ذاتها، على أن تضمن الدولة لأي فرد يدّعي بأنه قد تعرّض للتعذيب، الحق في أن يرفع شكوى إلى سلطاتها المختصة التي يجب أن تنظر فيها على وجه السرعة وبنزاهة، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف. كما ينص الإعلان الدولي للحماية من التعذيب على أنه «لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي، مثل حالة الحرب أو التهديد بالحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي، أو أي حالة طوارئ أخرى، لتبرير التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة».

ولعقود طويلة، ظلّ النقاش حول ملف التعذيب والتجاوزات في المقار الأمنية في الجزائر محدوداً، لاعتبارات سياسية وقانونية، لكن ذلك لم يمنع الهيئات الحقوقية والناشطين من طرح الملف للنقاش مع كل فرصة ممكنة. وبعد انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 1988، أصدرت «الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان» تقريراً عن حالات تعذيب وتجاوزات تعرّض لها الشباب الموقوف خلال التظاهرات في مقار الأمن والثكنات. واستعرض كتاب «الكراس الأسود لأكتوبر» الذي أصدرته الرابطة بعد سنوات من ذلك التاريخ، عدداً من الروايات والحالات، ولم تنف السلطات ممثلة في وزير الدفاع حينها، خالد نزار، في تصريحاته ومذكراته التي نشرها، اللجوء إلى ممارسة التعذيب، مقراً بحدوث تجاوزات، لكنه حاول تفسيرها بكونها أفعالا معزولة ولم تكن عملا ممنهجاً من قبل أجهزة الدولة. وخلال فترة الأزمة الأمنية (تسعينيات القرن الماضي)، أُطلقت يد الأجهزة لممارسة التجاوزات، ولم تكن الظروف السياسية تسمح بوجود أي مقاومة للتعذيب والتجاوزات الفظيعة التي حدثت خلال تلك الفترة. وقد نشرت الكثير من القصص التي تحدث فيها ضحايا التعذيب عن طرق بشعة استخدمت ضدّهم في المقار الأمنية، تحت مبرر مكافحة الإرهاب.

أكد ناشط تعرضه للتعذيب في مركز أمن للاستخبارات

ظلّ النقاش حول الملف لعقود طويلة محدوداً في الجزائر

تقرير

وفيات كورونا في مصر تكشف عجز المنظومة الرسمية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في تكرار شبه متطابق للحالة التي دخلتها مصر في يوليو/تموز الماضي، من إشاعة رسمية لأجواء تفاؤل بتخطي الموجة الحادة من انتشار فيروس كورونا، بدأت وزارة الصحة والأذرع الإعلامية للسلطة، في نشر معلومات وبيانات وأرقام، تُخلّف لدى الرأي العام انطباعاً بنجاح الدولة في تجاوز ذروة الموجة الثانية من الجائحة واتجاه التفشي إلى الانحسار. وتأتي هذه البيانات والمعلومات، من دون إعلان الظروف الحقيقية التي أدّت إلى التذبذب الأخير في أعداد الإصابات «المسجلة رسمياً والمعلنة»، في ظل ارتفاع غير مسبوق في نسبة الوفيات، منذ بدء الجائحة، بوصولها إلى 5,7 في المائة من إجمالي الإصابات. فالزيادة الملحوظة في عدد الوفيات (متوسط 50 يومياً لأكثر من شهر)، والتي لا تتناسب مع انخفاض حالات الإصابة المسجلة يومياً إلى ما دون 600 إصابة منذ بداية الأسبوع الماضي، أدت إلى تسجيل نسبة تشير إلى خلل كبير في أعمال التتبّع والترصد الوبائي والتشخيص والتعامل السريع مع حالات الإصابة، بحسب مصادر طبية في منظمة الصحة العالمية في القاهرة، وأخرى في وزارة الصحة، تحدثت لـ«العربي الجديد».

وكانت نسبة الوفيات خلال الموجة الأولى من انتشار الجائحة، قد وصلت إلى 4,9 في المائة في نهاية ذروتها. وخلال فترة الذروة، كانت قد وصلت هذه النسبة، إلى 3,6 في المائة (أدنى معدلاتها) نتيجة التوسع الكبير في التشخيص واستقبال الحالات بين شهري إبريل/نيسان ويونيو/حزيران الماضيين، قبل التوسع في اتّباع إجراءات العزل المنزلي لتخفيف الضغط على المنظومة الصحية الرسمية.

وما يزيد ارتفاع نسبة الوفيات خطورة، وفقاً للمصادر، انتشار الوفيات في دوائر رسمية وبين مجموعات وثيقة الصلة بنظام الحكم وأجهزة الدولة، كتسجيل عشر حالات وفاة بين القضاة وأكثر من 20 وفاة بين العاملين في دواوين الوزارات وسط القاهرة خلال الأسبوع الماضي. ويعني ذلك ارتفاع أعداد الوفيات في أوساط تجد من السهل الوصول إلى المستشفيات والخضوع للعلاج، ما يطرح تساؤلات عن مدى دقة الأعداد المسجلة في أوساط اجتماعية يصعب عليها الوصول للمنظومة الصحية.

ووفقاً للمصادر، فإن النسبة الإجمالية لشغل الأسرّة في المستشفيات الحكومية المعدّة لعزل المصابين حالياً، لا تزيد على 40 في المائة. لكن في الوقت الذي قد يُعتقد فيه أن هذا مؤشر على تجاوز الأزمة بعد الوقت الصعب الذي مرّت به البلاد في بداية شهر يناير/كانون الثاني الماضي، والذي شهد أزمة إمدادات الأكسجين ونقص الطاقة الاستيعابية، إلا أنه من منظور موضوعي آخر، يعتبر مؤشراً على عدم سيطرة الدولة على انتشار الحالات في الشارع خارج المنظومة الصحية الرسمية. وينطبق ذلك خصوصاً على حالات العزل المنزلي، والحالات التي لم تشخص، والحالات المتعاملة بصورة اعتيادية مع إصابتها، وتمثل الفئة الأخيرة، بحسب المصادر، النسبة العظمى من مصابي الفيروس في مصر.

وشرحت المصادر أن التعامل المتأخر مع الحالات المصابة من أصحاب الأمراض المزمنة، والنقل المتأخر للمصابين بحالات خطيرة إلى المستشفيات، والذي بدوره يساهم في زيادة نسب الوفيات، يعبّر عن أزمة انفصال الشارع عن المنظومة الصحية الرسمية. ويأتي ذلك خصوصاً بعد اكتساب المواطنين خبرة تراكمية للتعامل مع الأعراض الخفيفة والمتوسطة للإصابة، من خلال انتشار بروتوكولات العلاج المختلفة وتوصيات الأطباء عبر صفحات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام. كما ساعد على هذا الأمر توافر الأدوية في الصيدليات والمستشفيات الخاصة، وعدم حدوث عجز كبير في الأدوية الأساسية، والسماح للمعامل الخاصة بإجراء تحاليل «بي سي آر»، والاعتماد في العموم على الفحوصات والأشعة. وزاد تأثير ذلك كلّه بتخوف المواطنين المطرد من التوجه للمستشفيات، بسبب شكاوى المصابين وذويهم من ضعف الإمكانيات وعدم توافر الأسرّة، خصوصاً في وحدات الرعاية المركزة. وتسبب هذا الأمر في وجود عدد كبير من المصابين خارج المنظومة الصحية لم يتم تسجيلهم، واعتمدوا على أنفسهم أو على أطباء في التشخيص بواسطة الأعراض.

وساهم في هذا المشهد أيضاً التوسع الرسمي في العزل المنزلي. فعلى الرغم من أن وزارة الصحة عادت لربط صرف العلاج من المستشفيات بوجوب إجراء تحليل «بي سي آر» إيجابي للحالة، إلا أن المستشفيات الإقليمية تجيز صرفها بناء على الأشعة أو التشخيص الطبي الصادر من طبيب للحالة، طالما كانت معزولة منزلياً ولا يتطلب الوضع دخولها المستشفيات، ما ساهم في توفير العلاجات الرسمية أيضاً للمصابين، وبالتالي استمرار عزلهم خارج منظومة التسجيل. ومن العوامل التي أدّت أيضاً إلى انخفاض نسب الإشغال في المستشفيات على الرغم من زيادة عدد الوفيات، ارتفاع نسب الشفاء الرسمية بعدم اشتراط تحول التحاليل إلى سلبية لإخراج المصاب من المستشفى، والاكتفاء بانقضاء عشرة أيام بعد انتهاء ظهور الأعراض الأساسية (وليس الآثار اللاحقة للإصابة)، ما تسبب في وفرة الأسرّة بالنسبة التي تتحدث عنها المصادر.

ارتفاع غير مسبوق في نسبة الوفيات منذ بدء الجائحة

لا تسيطر الدولة على انتشار الحالات في الشارع (فاضل داوود/Getty)

الحدث

مركز إيراني في سورية

«الفرقة الأولى» هدف دائم لإسرائيل

يواصل الطيران الإسرائيلي شن غارات داخل سورية، مستهدفاً مجدداً مواقع «الفرقة الأولى»، والتي تحولت إلى مركز للحرس الثوري

أمين العاصي

لم يمض شهر على غارات من قبل طيران يُعتقد أنه إسرائيلي استهدفت عدة مواقع تابعة للنظام ومليشيات إيرانية جنوب سورية، إلا وجدد هذا الطيران غاراته على المواقع ذاتها، خصوصاً مقرات «الفرقة الأولى» التابعة لقوات النظام، والتي تشير الوقائع إلى أنها تحولت لقاعدة متقدمة للحرس الثوري الإيراني، ليس بعيداً عن خطوط فك الاشتباك بين سورية وإسرائيل في الجولان السوري المحتل.

وبيّنت مصادر في العاصمة دمشق، لـ«العربي الجديد»، أن طائرات يُعتقد أنها إسرائيلية شنت قبل منتصف ليل الأربعاء- الخميس سلسلة غارات، استهدفت مواقع تابعة لقوات النظام السوري، و«حزب الله» اللبناني، وأخرى تتبع للحرس الثوري الإيراني. وأوضحت أن القصف طاول «الفوج 165» التابع إلى «الفرقة الأولى» في قوات النظام، في محيط ناحية الكسوة جنوب العاصمة السورية، والذي تحوّل إلى قاعدة عسكرية إيرانية في جنوب سورية.

من جهته، أكد موقع «صوت العاصمة»، المهتم بأنباء دمشق وريفها، أن الطيران الإسرائيلي «استهدف شحنة أسلحة إيرانية في محيط مطار دمشق الدولي بغارتين، بعد أن جرى نقلها من إيران ظهر الأربعاء عبر طائرة شحن تتبع لخطوط فارس قشم إير الإيرانية». واكتفى النظام السوري بالزعم أن «الدفاعات الجوية في الجيش السوري تصدت مساء اليوم (الأربعاء) لعدوان إسرائيلي بالصواريخ على بعض الأهداف في المنطقة الجنوبية، وأسقطت معظم الصواريخ المعادية»، وفق وكالة «سانا» التابعة للنظام. وأكدت مصادر متقاطعة أن القصف الإسرائيلي استهدف أيضاً مواقع عسكرية لقوات النظام ومليشيات إيرانية في محيط مطار دمشق الدولي جنوب شرقي العاصمة.

وكان الطيران استهدف، في السابع من يناير/كانون الثاني الماضي، بـ3 غارات متتالية محيط «الفرقة الأولى»، الواقعة قرب بلدة الكسوة في ريف دمشق الجنوبي، وكتيبة «نجران» شمال غرب السويداء عند الحدود الإدارية مع محافظة درعا، ومواقع أخرى على طريق دمشق درعا تنتشر فيها مليشيات موالية لإيران و«حزب الله»، إضافة لقوات النظام والمليشيات الموالية لها.

وكثّف الطيران الإسرائيلي خلال العام الماضي غاراته على مواقع تابعة لقوات النظام، يُعتقد أنها تحولت إلى قواعد للجانب الإيراني، الذي يتلطى خلف هذه القوات لتغطية وجوده في جنوب سورية. ومن الواضح أن الجانب الإسرائيلي يضع على رأس أولوياته منع التمدد الإيراني في جنوب سورية، ما يوضح تلاحق الضربات الجوية التي تتلقاها مراكز تجمّع الإيرانيين، الذين حوّلوا جانباً من مطار دمشق إلى غرفة عمليات تُشرف على الوضع العسكري في جنوب سورية. ويتركز القصف الإسرائيلي على مقرات «الفرقة الأولى»، التي تمتد على مساحة كبيرة قرب منطقة الكسوة جنوب دمشق بنحو 18 كيلومتراً، ليس بعيداً عن الطريق الدولي الذي يربط العاصمة بمحافظة درعا. وتعد «الفرقة الأولى» من أقدم الفرق العسكرية في جيش النظام السوري، الذي تأسس قبل 100 عام. ووفق موقع «وزارة الدفاع» في حكومة النظام فإن تعداد عناصر وضباط «الفرقة الأولى» بلغ 5000، وامتدت ولايتها من حمص شمالاً حتى الشيخ مسكين جنوباً، ومن البادية شرقاً حتى الخط الذي يمتد بين تلكلخ وسهل البقاع والقنيطرة من الغرب.

وبيّن العميد المنشق عن قوات النظام فاتح حسون، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الفرقة الأولى اكتسبت أهمية كبيرة بعد قيام الثورة السورية». وأضاف «يشرف على قيادة هذه الفرقة زهير الأسد، وهو ابن عم رأس النظام بشار الأسد، والذي حوّلها إلى مرتع للقوات الإيرانية وقياداتها، ومحطة للأسلحة والتقنيات العسكرية واللوجستية القادمة من إيران». وأوضح أن هذه الفرقة «من أبرز التشكيلات التي لعبت هذا الدور وما زالت من خلال مقراتها ووحداتها المنتشرة، حيث تعتبر مراكز حيوية لنشاط المليشيات الإيرانية ومستودعاً مهماً من مستودعاتها المنتشرة ضمن المنطقة العسكرية الواقعة في الجنوب السوري». وأشار حسون إلى أن «الفرقة الأولى تضم في مناطق انتشارها في جنوب سورية العديد من المخازن السرية، التي تصل بينها أنفاق لها مداخل ومخارج بعيدة عنها ومموهة. وغالباً ما تستخدمها قوات ومليشيات إيرانية لأغراض خاصة بها». ولفت إلى أن هذه الفرقة «مراقبة بعدة وسائل، فضائية وجوية وأرضية، من قبل الدول والجهات المهتمة بنشاطاتها، وعلى رأسهم إسرائيل، التي تعمل على قصف المواقع التابعة للفرقة حال ظهور ما يستدعي منع النشاط».

ومتّفقاً مع حسون، أعرب الرائد الطيار المنشق عن قوات النظام يوسف حمود، في حديث مع «العربي الجديد»، عن اعتقاده بأن جملة أسباب تقف وراء الاستهداف الإسرائيلي الدائم لـ«الفرقة الأولى»، منها تحوّل قطعاتها ووحداتها إلى مستودعات تخزين وتوزيع أسلحة للجانب الإيراني. وأشار إلى أن «قيادة هذه الفرقة موالية للجانب الإيراني»، لافتاً إلى أن الطيران الإسرائيلي سبق له إلقاء مناشير على هذه الفرقة تحذر قيادتها من تنفيذ الأجندات الإيرانية في جنوب سورية، موضحاً: هناك تغلغل إيراني كبير في وحدات هذه الفرقة.

استهدف الطيران شحنة أسلحة إيرانية في محيط مطار دمشق

حسون: تحولت الفرقة الأولى إلى مرتع للقوات الإيرانية

تتلطى إيران خلف قوات النظام جنوب سورية (محمد ابازيد/فرانس برس)

المغرب

مبادرة مصالحة لحراك الريف

الرباط ـ **عادل نجدي**

طرح معتقلون سابقون على خلفية «حراك الريف» في المغرب، أخيراً، مبادرة جديدة لتحقيق المصالحة وطي الملف، وذلك بعد أربع سنوات من اندلاع شرارة الحراك. وتقوم المبادرة، التي قدمها نحو 100 معتقل سابق، على تحقيق «انفراج سياسي، وإقلاع اقتصادي واجتماعي حقيقي بالمنطقة»، معتبرة أن هناك «ضرورة وإمكانية لإرساء أجواء انفراج حقيقي»، يفضي في المرحلة الراهنة إلى «بناء الثقة بمداخلها الأساسية»، بالإفراج أولاً عن «باقي معتقلي الحراك الشعبي بالريف»، سعياً «لتحقيق ما فيه مصلحة المجتمع، والمنطقة، والوطن». ودعت المبادرة، بعنوان «الريف الذي نريد في المغرب الذي نريد: من أجل البناء الجماعي المشترك»، إلى إلغاء الملاحقات بحق نشطاء الحراك الموجودين بدول المهجر، لأنها شكّلت «نقطة سلبية ساهمت في تكريس التشتيت في أوساط عائلاتنا، وزرع الخوف، عبر الملاحقات القضائية، ومصادرة حقهم في العودة إلى وطنهم». وطالبت بـ«الإعلان بشكل عاجل عن برنامج مندمج، متكامل ومستدام وتشاركي لخلق فرص الشغل والإقلاع الاقتصادي»، و«تسوية وضعية الترقية الإدارية للمعتقَلين المفرج عنهم، والموظفين بالإدارات العمومية، خاصة في قطاعي التعليم والصحة»، مع «فتح نقاش عمومي حول تقييم البرنامج الترابي: الحسيمة منارة المتوسط».

أكدت المبادرة ضرورة إرساء أجواء انفراج حقيقي (Getty)

متابعة

توسيع مجلس السيادة

الحكومة السودانية مؤجلة

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

أدى عدم الاتفاق على وزارة واحدة في السودان إلى تأجيل الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة، برئاسة عبد الله حمدوك، إلى الأسبوع المقبل، في الوقت الذي انضم 3 من قادة الحركات المتمردة، التي انضوت في العملية السلمية، إلى مجلس السيادة السوداني. والأعضاء الجدد الذين تم، أمس الخميس، إضافتهم لمجلس السيادة، هم رئيس «الجبهة الثورية» الهادي إدريس، ورئيس «الحركة الشعبية لتحرير السودان» مالك عقار، ورئيس «تجمع قوى تحرير السودان» الطاهر حجر.

وكشف شركاء الحكم في السودان، أمس الأول، عن تأجيل تشكيل الحكومة الجديدة، الذي كان مقرراً أمس الخميس، إلى بداية الأسبوع المقبل، نتيجة مشاورات تجرى لاستكمال الترشيحات حول وزارة واحدة يدور خلاف حولها بين مكونات تحالف «الجبهة الثورية»، الشريك الجديد في الحكم، وفق معلومات «العربي الجديد».

وعقد مجلس شركاء الحكم، المشكل من المكون العسكري، وتحالف «الحرية والتغيير»، وأطراف عملية السلام، اجتماعاً في القصر الرئاسي، ترأسه رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان، لمناقشة آخر ترتيبات تشكيل السلطة الانتقالية، بشقيها السيادي ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي. وقالت المتحدثة باسم مجلس السيادة، مريم الصادق المهدي، في تصريحات صحافية، إن المجلس استعرض الجهود الجادة التي بذلت لتقديم الترشيحات للحكومة التنفيذية. وأشارت إلى اكتمال التسميات لكل المرشحين والمرشحات في 25 وزارة، ولم تتبق إلا وزارة واحدة (لم تسمها) من وزارات أطراف العملية السلمية لم يتم الاتفاق على ترشيحاتها، بعد أن خصصت للمسارات الثلاثة (الشرق، الأوسط، الشمال) والتي أجلت لحين اكتمال التشاور. وأشارت المهدي إلى أن رئيس الوزراء استلم، أمس الأول، قوائم المرشحين من كافة الأطراف «ليقوم باختيار طاقم الوزراء الذي يعمل معه من شخصيات ذات كفاءة، بما يحقق تشكيل حكومة، ويعكس خبرات وثراء الشعب السوداني وتنوعه الجهوي والعمري والنوعي والسياسي لتعلن مطلع الأسبوع المقبل». وأوضحت أن شركاء الحكم أولوا في اجتماعهم الاهتمام بضرورة العمل على تخفيف المعاناة الكبيرة في المعاش عن كاهل الشعب، وتأمين الأجواء المؤاتية لبداية العام الدراسي وتوفير الخدمات الصحية لجائحة كورونا والأمراض المستوطنة.

وكان رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك أعلن، أخيراً، أن «التشكيل الوزاري الجديد سيضم 25 إلى 26 وزارة (بدلاً من 21 حالياً)، وسيكون أكثر فعالية ويتجنب الترهل الإداري».

شرق غرب

سورية: «داعش» يهاجم مليشيا موالية لإيران

استهدف تنظيم «داعش»، مساء الأربعاء، قافلة عسكرية تابعة لمليشيا «لواء الإمام الباقر» الموالية لإيران، على طريق أثريا - السخنة، قُتل وجُرح فيها نحو 12 مسلحاً بينهم قياديون. وكشف مدير شبكة «فرات بوست» أحمد الرمضان، أن الاستهداف حصل حين كانت القافلة متّجهة من حمص إلى السخنة من أجل تبديل نقاط التفتيش». وأشار إلى أن المنطقة التي يتمركز فيها التنظيم لا تصل إليها الدبابات، ولا فعالية للطيران الحربي فيها بسبب طبيعتها الوعرة.

(العربي الجديد)

السودان: انفلات أمني في القضارف

شهدت مدينة القضارف السودانية، أمس الخميس، انفلاتاً أمنياً واسعاً وعمليات نهب للمحلات التجارية، ما أدى إلى توقف حركة النقل وشلل تام بالمدينة، في اليوم الثاني على الاحتجاجات في المدينة بسبب الغلاء. وطالب المتظاهرون بإقالة والي الولاية سليمان علي، بعد تحميله مسؤولية تدهور الأوضاع المعيشية.

(العربي الجديد)

دعوة أميركية فرنسية لتشكيل حكومة لبنانية

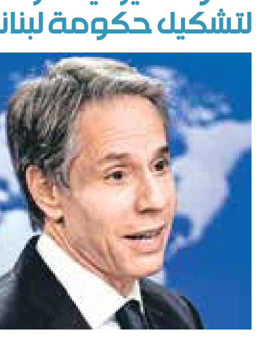

دعا وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة) ونظيره الفرنسي جان-إيف لودريان، في بيان مشترك أمس الخميس، القادة اللبنانيين إلى المسارعة في تشكيل حكومة، وهو الشرط المسبق لتوفير «دعم هيكلي وطويل الأمد» من المجتمع الدولي لبيروت. وشدّد الوزيران على «الضرورة الملحة والحيوية لأن يقوم المسؤولون اللبنانيون أخيراً بتنفيذ التزاماتهم بتشكيل حكومة ذات مصداقية وفاعلية، وبالعمل على تحقيق إصلاحات ضرورية».

(فرانس برس)

بلجيكا: السجن 20 عاماً لدبلوماسي إيراني

حكمت محكمة أنتويرب البلجيكية، أمس الخميس، بالسجن 20 عاما على الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي، بعد إدانته بالتخطيط لهجوم كان سيستهدف تجمّعاً لمعارضين للنظام الإيراني قرب العاصمة الفرنسية باريس في عام 2018. وأتت العقوبة على أسدي الذي كان معتمداً في سفارة إيران في النمسا في تلك الفترة، مطابقة لطلب النيابة العامة الفيدرالية البلجيكية المختصة بشؤون الإرهاب.

(فرانس برس)

تونس: دفاع القروي يندد بالمحاكمات الشعبية

كشفت هيئة الدفاع عن رئيس حزب «قلب تونس» نبيل القروي (الصورة)، أمس الخميس، أن موكلها يتعرض لمحاكمات شعبية يقف وراءها أطراف لتصفية حسابات سياسية. وجاء ذلك خلال ندوة عقدتها هيئة الدفاع عن القروي في العاصمة التونسية، لاستعراض مستجدات قضيته، هو الموقوف منذ نحو شهرين، إثر اتهامه بارتكاب «فساد مالي». وقال المتحدث باسم هيئة الدفاع منذر بالحاج: «نبيل القروي يتعرض لمحاكمات شعبية عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتقف وراءها أطراف سياسية (لم يسمها) لتصفية حسابات».

(الأناضول)

تقرير

يدور كباش جمهوري داخل مجلس النواب الأميركي بين تياري الحزب المعتدل والمتطرف. ويحاول زعيم الأقلية كيفن ماكارثي، حماية وجوه من الطرفين، أبرزها النائبة المتطرفة مارجوري تايلور غرين، لإبقاء جناحي الحزب تحت خيمة واحدة حتى انتخابات 2022

نجت النائبة المعتدلة ليز تشيني من مقصلة العزل (جرو الغرير/Getty)

صراع الجمهوريين

«ترقيع» الانقسام واستمرار حماية متطرفي ترامب

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعدما أصبح يعيش حالة انقسام واضحة وشديدة بين تياريه الوسطي والمتطرف، وشرخاً مستمداً من تداعيات وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في 2016، الذي غذى ومنح دفعاً للجناح اليميني الراديكالي داخله، يعاني الحزب الجمهوري الأميركي اليوم في مهمته للحفاظ على تماسك المحافظين. وأول تجليات ذلك، بدأت تظهر في ساحة مجلس النواب، في الكونغرس، حيث يلعب زعيم الأقلية الجمهورية كيفن ماكارثي، على حبل رفيع، بين تيارين من النواب المحافظين. وقاد دفاعه أخيراً عن النائبة من حزبه، مارجوري تايلور غرين، المعروفة بتبنيها لنظريات المؤامرة وخطاب جماعة «كيو آنون» وغيرها من الجماعات اليمينية المتطرفة، إلى سقوط أي توجه داخل الجمهوريين لمعاقبتها، ما جعل طلب سحب اسمها من لجنتين نيابيتين في يد تصويت جماعي لنواب المجلس، بطلب ديمقراطي.

في المقابل، دافع ماكارثي أيضاً عن النائبة المعتدلة ليز تشيني، التي ارتفعت أصوات جمهورية أخيراً لعزلها من موقعها كاحد الأوائل في تراتبية القيادة في الحزب داخل مجلس النواب. وتمكنت تشيني، أول من أمس الأربعاء، من النجاة من مقصلة العزل، الذي ضغط من أجله «تجمّع الحرية المحافظ» ونواب جمهوريون موالون لترامب، داخل السلطة التشريعية. وهؤلاء صعّدوا خلال الأسابيع الأخيرة ضغوطهم لطرد تشيني من رئاسة «مؤتمر الحزب الجمهوري» وعلى رأسهم النائبان مات روزنْدال وأندي بيغز. ويجادل هؤلاء بأن النائبة عن ولاية وايومنغ، لم تستشر المؤتمر حين صوّتت داخل المجلس في 13 يناير/كانون الثاني الماضي، لصالح محاكمة ترامب بتهمة التحريض على التمرد في واقعة اقتحام أنصاره مبنى الكابيتول في السادس من الشهر ذاته. كما أن جلسة التصويت على الإطاحة بها وإقالتها من منصبها، جاءت أيضاً بعد رفضها الاعتذار، يوم الثلاثاء، ودفاعها عن قرارها بالتصويت لصالح عزل الرئيس السابق. لكن ماكارثي، والرقم الثاني الجمهوري في المجلس ستيف سكاليز، تمكنا من حشد الدعم لتشيني، ما أدى إلى سقوط التصويت ضدّها بواقع 145 صوتاً جمهورياً مقابل 61 أيدوا عزلها. وفشل المعترضون عليها في جمع أكثر من مائة صوت، كما كانوا تعهدوا. واعتبرت تشيني، أول من أمس، نتيجة التصويت «مثالية»، مؤكدة أن الحزب «لن يكون في موقع أن يكون بمقدور أي أحد عزل الآخر بهذه الطريقة».

ويبدو من تصريح النائبة الجمهورية المعتدلة، أنه موجّه تحديداً إلى ترامب، الذي لا يزال الجمهوريون عموماً ينشدون دعمه، لاستعادة الأكثرية في الكونغرس، في الانتخابات النصفية المرتقبة في عام 2022. ولهذا السبب، فإنهم يرغبون في الحفاظ على تماسكهم الحزبي، كما على أصوات القاعدة الشعبية الواسعة التي صوّتت لترامب في انتخابات الرئاسة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، والتي لا يزال يحركها الأخير. ودفع هذا الوضع المتشرذم إلى استمرار دفاع نوابهم عن النائبة مارجوري تايلور غرين، رغم خطابها العنفي، والذي وصل إلى حدّ دعم تعليقات على مواصل التواصل الاجتماعي تدعو إلى ما يشبه «إعدام» وجوه ديمقراطية في الكونغرس، وهو ما دفع زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، إلى اعتبارها وخطابها، «سرطاناً داخل الحزب»، في تصريح له يوم الثلاثاء الماضي. ولهذا السبب، دان ماكارثي، أول من أمس، تصريحات سابقة لتايلور غرين شكّكت فيها في حقيقة هجمات إطلاق النار التي تعرضت لها مدارس في الولايات المتحدة على أيدي حاملي السلاح الفردي المتطرفين، وتشجيعها على العنف السياسي. لكنه أكد أنه لن يرضخ لمطالبات ديمقراطية بسحب عضويتها من اللجان الانتخابية. واتهم زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب، الديمقراطيين، بمواصلة «محاولة الاستحواذ على السلطة»، من خلال السعي للسيطرة على القرارات الداخلية لحزب الأقلية في الكونغرس. وقال عن الحزب الأزرق: «إنهم اختاروا فعل شيء لم يفعله الكونغرس من قبل».

وبحسب صحيفة «واشنطن بوست»، فإن قرار ماكارثي بتحويل الجدل حول قضية مارجوري غرين إلى صراع بين الحزبين على السلطة، عوضاً عن تصحيح الخطاب داخل حزبه، «يعكس إصراره على إبقاء الخيمة الجمهورية كبيرة بالقدر اللازم في عملية السعي لاستعادة الأغلبية في الانتخابات النصفية المقبلة، حتى على حساب رفع حدة الشجار في صفوف حزبه لأشهر وسنوات مقبلة».

من جهتها، أكدت شبكة «سي أن أن» أن تايلور غرين علمت، منذ الثلاثاء، أن ماكارثي سيحميها، وأنه لن ينزع عضويتها في لجنتين نيابيتين. ورأت الشبكة في تقرير لها نشر أمس الخميس، أن حقيقة أن تشيني واجهت كماً من الانتقادات أكبر مما واجهته غرين، يعكس مدى الحصار الذي تتعرض له القيم الجمهورية التقليدية، وحجم القوة الواسع الذي بات يراكمه المتطرفون وأصحاب نظريات المؤامرة، الذين رحّب بهم ترامب داخل الحزب. وأضافت «سي أن أن»، أن حماية قيادة الحزب لغرين، وهي انتخبت نائبة للمرة الأولى عن جورجيا الخريف الماضي، يجعل واضحاً أن الجمهوريين في مجلس النواب يتسابقون بسرعة قصوى نحو الهامش المتطرف للحزب، ولإضفاء المصداقية على جنوح الملايين من الأميركيين (الذين صوتوا لترامب) والذين يعيشون في حقيقة بديلة (أن الأخير فاز بالانتخابات)، خشية إغضاب قاعدة ترامب الشعبية، حتى لو أن إنقاذ تشيني يشي بأن العديد من وجوه هذه القيادة وأعضائها غير مقتنعين على الإطلاق بأن الانتخابات «سرقت» لصالح جو بايدن. رغم ذلك، فإن تشيني، التي كانت صوتاً مؤيداً لترامب في العديد من المسائل الخارجية خلال رئاسته، لكنها أكدت وقوفها ضدّه في حادثة الاقتحام، لا تزال تواجه معركة شرسة للإطاحة بها في معقلها في وايومنغ، عندما يحين موعد الانتخابات النصفية العام المقبل. وستكون انتخابات 2022، اختباراً مهماً للحزب، وإلى أي دفّة سيميل. وقالت تايلور غرين، عشية التصويت في مجلس النواب على حرمانها من عضويتها في اللجان، في حديث لـ«واشنطن إكزامينر» بلغة واثقة: «كيفن ماكارثي، وكل هؤلاء الزعماء، القيادة، وكل واحد، يثبتون اليوم أنهم أصحاب أقوال لا أفعال، وهم لا يفعلون سوى البزنس، كالعادة، في واشنطن»، في صدى لقناعات شريحة واسعة لدى قاعدة الأحزمة الجمهورية في الولايات المتحدة.

يرغب الجمهوريون في الحفاظ على أصوات قاعدة ترامب

دعمت غرين تعليقات تدعو إلى «إعدام» وجوه ديمقراطية

اعتذار وندم

ذكر نواب حضروا جلسة سرية لمؤتمر الحزب الجمهوري، الأربعاء، أن كلمات المتحدثين عكس بعضها الأفكار المتطرفة للنائبة مارجوري تايلور غرين. وقال بعضهم إن الأخيرة اعتذرت لزملائها عن تصريحات لها. ولفت النائب توماس ماسي إلى أنها «كانت نادمة، وقد استعانت عدداً من زملائها إلى صفّها».

رصد

تايوان: تأييد أميركي لسياسة «صين واحدة»

على وقع استمرار الأجواء المتوترة بين الصين وتايوان، سُجّل أمس، الخميس، إعلان الأخيرة تدشينها مكتباً تجارياً لها مع غويانا

تستمرّ التوترات في بحر الصين الجنوبي مع عبور المدمّرة الأميركية «جون أس ماكين» مضيق تايوان، أمس الخميس، للمرة الأولى من منذ تولي الرئيس جو بايدن مهامه رسمياً في 20 يناير/ كانون الثاني الماضي، حسبما أعلن الأسطول السابع الأميركي في بيان. وأضاف أن عملية العبور «تظهر التزام الولايات المتحدة بمنطقة محيط هادئ هندي حرة ومفتوحة»، مشدّداً على أن «الجيش الأميركي سيواصل التحليق والملاحة والعمليات في أي مكان يسمح به القانون الدولي». وأكدت وزارة الدفاع التايوانية حصول الرحلة من دون تحديد السفينة.

ويأتي عبور السفينة الحربية في أعقاب تحليق طائرتي استطلاع أميركيتين وطائرة تزويد بالوقود على مقربة من مجال تايوان الجوي، يوم الاثنين، بحسب الوزارة، التي لم تكشف عن مسار هذه الطائرات. كما أعلنت تايوان، يوم الأحد الماضي، أن 5 طائرات عسكرية صينية وطائرة استطلاع أميركية حلقت في منطقة «تحديد الدفاع الجوي»، جنوب غربي البلاد. ونقلت صحيفة «فوكس تايوان» المحلية في حينه عن وزارة الدفاع التايوانية قولها إن «5 طائرات صينية حلقت فوق المنطقة، وهي عبارة عن مقاتلتين من طراز جيه - 10 وطائرتين مقاتلتين من طراز جيه - 11، وطائرة استطلاع واي - 8». وأضافت أن «طائرة استطلاع أميركية كانت موجودة أيضاً في الجزء الجنوبي الغربي نفسه من منطقة الدفاع»، من دون ذكر مزيد من التفاصيل حول نوع الطائرة ومسار رحلتها. وكانت هذه المرة الأولى التي تشير فيها تايوان إلى تحليق طائرة أميركية في أجوائها منذ أن بدأ النشاط الصيني في منتصف سبتمبر/ أيلول الماضي. وأضافت أن «القوات الجوية التايوانية أرسلت طائراتها المقاتلة بهدف مراقبة الطائرات الصينية، وأصدرت تحذيرات لاسلكية للتأكد من مغادرة الطائرات الصينية المنطقة».

من جهتها، أكدت وزارة الخارجية الأميركية، مساء الأربعاء، أن دعمها لسياسة «صين واحدة» بشأن تايوان لم يتغير. وردّاً على سؤال خلال مؤتمر صحافي، عما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال تدعم هذه السياسة، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس: «نعم. سياستنا لم تتغير». وسبق أن أصدرت إدارة بايدن، في 23 يناير الماضي، بياناً داعماً لتايوان في مواجهة الضغط العسكري من الصين، لكنه لم يتطرق إلى السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة منذ أمد بعيد تجاه الجزيرة.

بدورها، أعلنت تايوان، أمس، افتتاحها مكتباً تجارياً في غويانا، في خطوة رحبت بها الولايات المتحدة. وقالت السلطات التايوانية إنها وقعت الاتفاق في يناير الماضي لفتح المكتب. ولا يتطلب هذا الاتفاق تغييراً في التحالف الدبلوماسي لغويانا، التي تواصل الاعتراف بالصين الشعبية ممثلاً شرعياً وحيداً للصين. وذكرت المسؤولة في وزارة الخارجية الأميركية جولي شونغ، في تغريدة على «تويتر»، أن «هذا الإنجاز سيفيد الشريكين ويساعد على تعزيز الأمن والقيم الديمقراطية والازدهار في المنطقة». من جهتها، أكدت السفارة الأميركية في غويانا، في بيان، أن «توثيق العلاقات مع تايوان سيعزز التعاون وتطوير غويانا على أساس القيم الديمقراطية المشتركة والشفافية والاحترام المتبادل». وتبادلت تايوان، الصيف الماضي، مع «جمهورية أرض الصومال» فتح مكتبَي تمثيليين، في مؤشر آخر إلى تقارب بين هاتين المنطقتين السياديتين بحكم الأمر الواقع، لكنهما لا تتمتعان باعتراف دولي واسع. ودانت الصين بوضوح القرار، من جهة أخرى، تعتبر الصين جليفة وثيقة لفنزويلا التي تخوض نزاعاً حدودياً منذ قرون مع غويانا حول منطقة ايزيكويبو في أميركا الجنوبية.

وما زالت 15 دولة فقط تعترف رسمياً بتايوان، التي تعتبرها بكين مقاطعة متمردة بانتظار العودة إلى الصين، حتى لو احتاج الأمر إلى استخدام القوة. منذ وصول الرئيسة تساي إنغ وين، التي تنتمي إلى حزب يعتبر تقليدياً معادياً لبكين إلى السلطة في تايوان في 2016، كثفت الصين جهودها لعزل الجزيرة دبلوماسياً، لكنها تتساهل مع إقامة علاقات تجارية مع تايبيه. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وين بين «نأمل بأن يمتنع الطرف المعني عن أي شكل من أشكال المبادلات الرسمية مع تايوان». وأضاف «نحذر (السلطات التايوانية) رسمياً: أي محاولة للحصول على دعم أجنبي أو القيام بأعمال انفصالية على الساحة الدولية محكوم عليها بالفشل». وتسعى الصين باستمرار إلى إبعاد سلطات الجزيرة عن المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية.

(الأناضول، فرانس برس، رويترز)

تايوان تدشن مكتباً تجارياً في غويانا وترحيب أميركي

حذّرت الصين مراراً من التعاون العسكري الأميركي ـ التايواني (فرانس برس)

الحدث

ميانمار ملامح عصيان

أول تحرك ضد الانقلاب والعسكر يتحسب لتوسع الغضب

حجب الجيش في ميانمار خدمة «فيسبوك» عن السكان، وذلك مع بدء الشارع بالتحرك في وجه الانقلاب العسكري ضد حكومة أونغ سان سو تشي، وظهور بوادر لحملة عصيان مدني

خرج في ميانمار، أمس الخميس، أول حراك شعبي في الشارع، ضد الانقلاب العسكري الذي نفّذه الجيش يوم الإثنين الماضي، في هذه الدولة الواقعة في جنوب شرقي آسيا، وإطاحته بالسلطة المدنية المنتخبة التي تتزعمها «مستشارة الدولة» أونغ سان سو تشي. وعلى وقع الاحتجاج الأول و«الخجول» الذي نظّمه متظاهرون معارضون للانقلاب، في مدينة ماندالاي، ثاني أكبر مدن ميانمار، سارعت السلطات العسكرية إلى حجب خدمة «فيسبوك» التي تحظى بشعبية واسعة في هذا البلد، ويستخدمها نصف سكانه البالغ عددهم 53 مليون نسمة. ويعتقد الجيش في ميانمار، والذي يملك تاريخاً طويلاً من القمع الدموي لاحتجاجات الشارع في البلاد، أن موقع «فيسبوك» سيكون الأداة الأقوى للمعترضين على الانقلاب، لتنظيم صفوفهم. في الأثناء، لا تزال ترتفع الأصوات المندّدة بالانقلاب، إذ تعهد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، بفعل كل ما في وسعه للضغط على المجتمع الدولي من أجل إفشاله.

وأظهرت صور نشرت على مواقع للتواصل الاجتماعي، أمس، مجموعة من المحتجين يرفعون لافتات ويهتفون بشعارات مناهضة للانقلاب العسكري، في مدينة ماندالاي، في أول احتجاج في الشوارع على انقلاب الإثنين، الذي أسفر أيضاً عن اعتقال سو تشي وعدد من قادة حزب «الرابطة الوطنية الديمقراطية». وكان هذا الحزب حقّق فوزاً ساحقاً في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي التشريعية، لكن الجيش رفض النتائج وطالب بالتحقيق في حصول عمليات «تزوير»، طاولت ملايين الأصوات. وأظهرت لقطات مصورة نشرت على «فيسبوك»، أمس، نحو 20 شخصاً خارج جامعة ماندالاي الطبية، ورفع بعض المحتجين لافتات كُتب عليها «الشعب يحتج على الانقلاب العسكري»، كما دعوا في هتافاتهم إلى «إطلاق سراح زعمائنا المعتقلين الآن». وذكرت ثلاث مجموعات طلابية، بحسب «رويترز»، أن 3 أشخاص اعتُقلوا بعد هذا الاحتجاج.

ويبدو أن حركة الاحتجاج قد حصلت على دفع قوي، من معاملة حكومة الانقلاب لسو تشي، إذ قال حزبها (الرابطة) أول من أمس، إنها متهمة بحيازة أجهزة اتصال لاسلكية مستوردة بشكل غير قانوني، ويعتقد أن حرّاسها الشخصيين يستخدمونها، تم العثور عليها في منزلها بالعاصمة نايبيداو. وتسمح التهمة باحتجاز سو تشي بشكل قانوني حتى 15 فبراير/ شباط الحالي على الأقل. ويُعتقد أن الزعيمة المدنية لا تزال قيد الإقامة الجبرية في منزلها، حيث تمّ التحفظ عليها، بعد احتجازها من قبل الجيش، وتصل عقوبة التهمة الموجهة إليها إلى السجن لمدة 3 سنوات. أما الرئيس المخلوع وين مينت، فمحتجز بتهمة منفصلة.

في غضون ذلك، منعت الحكومة العسكرية الجديدة في ميانمار الوصول إلى «فيسبوك»، مع خروج دعوات عبر هذه المنصة إلى العصيان المدني، احتجاجاً على الإطاحة بالحكومة المدنية. وقالت وزارة الاتصالات، إن «فيسبوك»، الذي حجب معه أيضاً تطبيق «واتساب» للرسائل، سيظل محجوباً حتى السابع من فبراير/شباط الحالي (أي يوم الأحد المقبل)، لأن مستخدميه «ينشرون أنباء كاذبة ومعلومات مضللة ويتسببون في فهم خاطئ». ويحظى «فيسبوك» بشعبية خاصة في ميانمار، وكانت الحكومة المطاح بها قد دأبت على نشر إعلانات عامة على موقع التواصل الاجتماعي. وأكد مستخدمو الإنترنت في ميانمار، أمس، أن الاضطراب في الموقع بدأ في وقت متأخر من ليل الأربعاء - الخميس، وأكد مزود خدمة الهاتف المحمول «تلينور ميانمار» في بيان، أن مشغلي خدمات الهاتف المحمول ومقدمي خدمات الإنترنت في البلاد تلقوا توجيهاً من وزارة الاتصالات لحظر «فيسبوك» مؤقتاً، وأنه سيمتثل للتوجيه، رغم القلق من أن الأمر يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان. بدوره، صدر بيان للموقع أن «أوامر صدرت لمقدمي خدمات الاتصالات في ميانمار بحظر فيسبوك مؤقتاً. نحث السلطات على إعادة الاتصال، حتى يتمكن الناس في ميانمار من التواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم والوصول إلى المعلومات المهمة».

وكان حزب «الرابطة الديمقراطية» الذي أطيح به في الانقلاب ونشطاء آخرون في ميانمار قد دعوا إلى حملة عصيان مدني لمعارضة الاستيلاء العسكري على السلطة. وجاء في طليعة هذه الحملة، العاملون الطبيون، الذين أعلنوا أنهم لن يعملوا في الحكومة العسكرية، علماً أن هؤلاء يحظون باحترام كبير لعملهم خلال جائحة كورونا التي تفرض أعباء شديدة على النظام الصحي غير المائم بشكل خطير في البلاد. وأول من أمس، شارك سكان مدينة يانغون، وهي بمثابة العاصمة الاقتصادية للبلاد، وفي مدن أخرى، في «احتجاجات ضوضاء»، حيث قرعوا الأواني والمقالي وأطلقوا أبواق السيارات. وفي هذا الإطار، ساهم «فيسبوك» في تذكية مشاعر الغضب، لدى السكان المؤيدين لحكم سو تشي، إذ أظهرت مقاطع مصورة نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي أن العاملين في المجال الطبي خصوصاً تحولوا إلى غناء أغنيات معروفة محلياً، مثل «لن نكون راضين حتى نهاية العالم».

إلى ذلك، يتواصل التنديد الدولي بانقلاب ميانمار. وقال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، أمس، إن بلاده تدين احتجاز سو تشي ومسؤولين منتخبين آخرين في ميانمار. وكتب راب على «تويتر»، أنه «يتعين الإفراج عنهم فوراً وإلغاء الاتهامات الموجهة إليهم. يتعين عدم الرجوع عن الديمقراطية. تجري المملكة المتحدة مشاورات مع الشركاء الدوليين بشأن الخطوات التالية». من جهتها، أكدت الأمم المتحدة أنها ستكثف الضغوط الدولية لضمان احترام إرادة الشعب في ميانمار. وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست»، نشرت أول من أمس: «سنفعل كل ما في وسعنا لحشد جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية والمجتمع الدولي لممارسة ما يلزم من ضغط على ميانمار لضمان فشل هذا الانقلاب».

(رويترز، أسوشييتد برس)

خاصة في ميانمار، وكانت الحكومة المطاح بها قد دأبت على نشر إعلانات عامة على موقع التواصل الاجتماعي. وأكد مستخدمو الإنترنت في ميانمار، أمس، أن الاضطراب في الموقع بدأ في وقت متأخر من ليل الأربعاء - الخميس، وأكد مزود خدمة الهاتف المحمول «تلينور ميانمار» في بيان، أن مشغلي خدمات الهاتف المحمول ومقدمي خدمات

منعت الحكومة العسكرية الجديدة الوصول إلى «فيسبوك»

تصل عقوبة التهمة الموجهة إلى سو تشي إلى السجن 3 سنوات

شرق غرب

منظمة أفريقية: يمكن حل نزاع السودان وأثيوبيا سلمياً

أعلنت منظمة أفريقية، أمس الخميس، إمكانية حل النزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا سلمياً، لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وقال السكرتير التنفيذي لمنظمة «المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى»، جواو صامويل كاهاهلو، خلال اجتماعه مع عضو مجلس السيادة السوداني إبراهيم جابر، في الخرطوم، «سنُدعم موقف السودان في المحفل الدولي. هناك إمكانية لحل قضية الحدود سلمياً بما يحقق الاستقرار بالمنطقة والإقليم».

(الأناضول)

«الأطلسي» يحضّ «طالبان» على خفض العنف

حضّ الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ، أمس الخميس، حركة «طالبان» على احترام التزاماتها بخفض العنف وقطع العلاقات مع الجماعات الإرهابية. وقال ستولتنبرغ «رسالتي إلى طالبان هي أنه يتعين عليهم الوفاء بالتزاماتهم، خاصة عندما يتعلق الأمر بقطع جميع العلاقات مع الإرهابيين الدوليين بما في ذلك (تنظيم) القاعدة، ونحتاج إلى رؤية انخفاض في العنف».

(فرانس برس)

الكرملين: الاعتقالات رد ضروري على التظاهرات

اعتبر الكرملين، أمس الخميس، أن الاف الاعتقالات في الاحتجاجات ضد سجن زعيم المعارضة الروسية أليكسي نافالني كانت رداً ضرورياً على التظاهرات. ورداً على سؤال حول المعاملة القاسية لآلاف المعتقلين، قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف إنه يتعين عليهم تحمل المسؤولية عن الانضمام إلى الاحتجاجات غير المصرح بها. وأضاف «الوضع لم يثره تطبيق القانون، لقد أثاره المشاركون في أعمال غير قانونية».

(أسوشييتد برس)

الناشط المعارض لحزب الله

اغتيال لقمان سليم

اغتيل الباحث والناشط اللبناني لقمان سليم، فجر أمس الخميس، في جنوب لبنان، في مؤشر خطر إلى تدهور الوضع الأمني في البلاد أخيراً

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

وُجِدَ الكاتب اللبناني لقمان سليم، صباح أمس الخميس، مقتولاً بخمس رصاصات، 4 في الرأس وواحدة في الظهر، من مسدس كاتم للصوت داخل سيارته بين بلدتي تفاحتا والعدوسية، في الجنوب اللبناني، وهي منطقة خاضعة لنفوذ حزب الله. وكانت شقيقة سليم، رشا الأمير، أول من تحدثت عن اختفاء شقيقها مساء أول من أمس، الأربعاء، وفقدان الاتصال به، خلال زيارة لمنزل أحد أصدقائه. وكلّف النائب العام الاستئنافي في جنوب لبنان القاضي رهيف رمضان الأدلة الجنائية والطبيب الشرعي بالكشف على جثة سليم والسيارة التي عثر عليه بداخلها. وذكر مصدر أمني لوكالة «رويترز»، أنه عُثر على هاتف سليم على جانب طريق في جنوب لبنان، موضحاً أن «الدافع لم يتضح بعد». وأثار خبر اختفاء لقمان ضجة كبيرة في الأوساط اللبنانية، ورجحت بداية فرضية الخطف قبل ازدياد المخاوف بشأنه، بعد قول شقيقته إنه عثر على هاتفه ولا يزال مصيره غامضاً، الأمر الذي حتّم وجود سيناريو القتل لا السرقة أو الخطف.

ولقمان سليم، وهو من الطائفة الشيعية، من أشدّ الناشطين السياسيين المعارضين لحزب الله، ومُتهمٌ من قبل مناصري الحزب بالعمالة، نظراً لمواقفه المعارضة للحزب وأجنداته الخارجية. وسبق أن تحدّث سليم في أكثر من مناسبة عن تلقيه تهديدات بالقتل، وتلقيه رسائل تخوينية بشكل متواصل، وصلت إلى حدّ تنظيم تجمّع أمام منزله في حارة حريك في الضاحية الجنوبية في بيروت، معقل حزب الله، ولصق شعارات التخوين والتهديد على جدران منزله. ونشر سليم، في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2019، بياناً روى فيه الوقائع، وحمّل الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله ورئيس المجلس النيابي، رئيس حركة أمل نبيه بري، المسؤولية في حال تعرّضه أو أسرته لأي مكروهٍ. وأدار سليم، الذي كان في أواخر الخمسينات من العمر، مركز «أمم» للأبحاث وأعد أفلاماً وثائقية مع زوجته مونيكا بورغمان، وقاد جهوداً لبناء أرشيف عن الحرب الأهلية اللبنانية (1975 . 1990)، وانتقد ما وصفه «أساليب حزب الله الترهيبية ومحاولاته احتكار السياسة في لبنان».

وطالبت منظمة العفو الدولية، وسفير الاتحاد الأوروبي رالف طراف، بإجراء تحقيق. بدورها، وصفت السفيرة الفرنسية آن غريّو ومسؤولون لبنانيون الجريمة بـ«الاغتيال». وعبّر المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان سابقاً يان كوبيتش عن حزنه «لخسارة لقمان سليم المأساوية»، واصفاً إياه بـ«الناشط المحترم» و«الصوت المستقل والصادق». ودعا السلطات للتحقيق بـ«سرعة وشفافية» في الاغتيال، مشدداً على ضرورة ألا يشبه ما يحصل في التحقيق المستمر في انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/ آب الماضي، والذي لم ينتج عنه شيء حتى الآن. وأضاف كوبيش: «الناس يجب أن يعرفوا الحقيقة».

وطلب رئيس الجمهورية ميشال عون «من المدعي العام التمييزي إجراء التحقيقات اللازمة، لمعرفة ملابسات جريمة اغتيال الناشط لقمان سليم»، مشدّداً على «ضرورة الإسراع في التحقيق لجلاء ظروف الجريمة والجهات التي تقف وراءها». فيما اتهم نائب رئيس «تيار المستقبل» مصطفى علوش حزب الله بـ«اغتيال سليم»، معتبراً في تصريحات صحافية، أنها «بداية لتصفية خصوم حزب الله في الساحة الشيعية».

ودان وزير الداخلية اللبناني محمد فهمي، في حديث لقناة محلية، «جريمة مروعة ومدانة». وطلب رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب «الإسراع» في التحقيقات لكشف ملابسات الاغتيال الذي وصفه بأنه «جريمة نكراء».

> وجّه تيار المستقبل الاتهام لحزب الله باغتيال سليم

ويتخوّف اللبنانيون من مسلسل اغتيالات بحق ناشطين وصحافيين معارضين، لا سيما بالتزامن مع عودة التحركات إلى الشارع اللبناني، واعتقال القوى الأمنية ناشطين جراء أحداث طرابلس، شمالي لبنان، الأخيرة.

وانقسمت الآراء في الشارع اللبناني وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، بين من يتهم «حزب الله» بالوقوف وراء اغتيال سليم، ومناصرين للحزب يضعون مقتل لقمان في خانة استغلال الدم والتحريض على حزب الله، وتحميله مسؤولية ما حصل. كما أثارت تغريدة نشرها نجل نصر الله، جواد، عبر حسابه على «تويتر» بالتزامن مع تأكيد خبر مقتل لقمان سليم، ضجة كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي. فقد كتب جواد نصر الله: «خسارة البعض هي في الحقيقة ربح ولطف غير محسوب». مرفقاً إياها بوسم «#بلا_أسف». الأمر الذي ربطه المغرّدون والناشطون بقضية سليم. وسرعان ما تعرّض جواد نصر الله لهجوم إلكتروني كبير، دفعه إلى حذف التغريدة، والتوضيح أنّ ما دوّنه على حسابه غير مرتبط بما حدث. وقالت شقيقته رشا للصحافيين، من دون ذكر حزب الله بالاسم: «خسارة. خسارة. وهم أيضاً خسروا خصماً نبيلاً لهم. بمقدار ما هي خسارة لنا هم خسروا إنساناً يعرف أن يساجلهم بذكاء وبأريحية، ويقول أنا لا أتبرأ منهم وأعيش معهم وبينهم بكل احترام ومحبة». وأضافت أنه لم يتحدث عن أي تهديدات. وقالت «القتل هو اللغة الوحيدة التي يتقنونها»، مضيفة «لا أعرف كيف سنواصل عملنا. سيكون الأمر صعباً».

وُجدت سيارة سليم في الجنوب اللبناني (فرانس برس)